

وقد أوضح استعراض المسار التنموي للمغرب أن الباد شهدت زخما تنمويا منذ منتصف قبل أن يعرف بعض التباطؤ عند أواخر العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وشهد المغرب زخما إصالحيا منذ منتصف التسعينات، تسارعت وتيرته في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين مما ساهم في إطلاق دينامية تنموية مثمرة ومعبئة. وقد أتاح تحديث البنيات التحتية، وإطاق العديد من الاستراتيجيات القطاعية، والتزام المغرب ببرنامج كبير للطاقات المتجددة، إلى حلول اقتصادية ناجعة والاستعداد للمستقبل. وقد ساعدت برامج مثل المبادرة الوطنية للتنمية وكهرية وفك العزلة عن العالم القروي، على التخفيف من العجز الاجتماعي وتخفيض معدل الفقر إلى حد كبير. وعلى الصعيد المجتمعي، تم تنفيذ إصلاحات جريئة شملت على وجه الخصوص مراجعة مدونة الأسرة، وإعادة هيكلة الحقل الديني، بالإضافة إلى مؤسسة التعددية الثقافية. ورغم أن المملكة تمكنت من تقديم أجوبة مفعمة بالأمل للانتظارات الشعبية والسياسية في أعقاباً عن الأزمة الاقتصادية المالية في عام ، الاضطرابات التي شهدتها المنطقة سنة ، مناخا من أزمة الثقة ترسخ تدريجياً في الباد وزاد من حدته تباطؤ النمو الاقتصادي واتساع الفوارق فالكثير من الإصلاحات المعلنة على أعلى مستوى في الدولة (التحول الاقتصادي، الصحة والحماية الاجتماعية، الحفاظ على الموارد الطبيعية أو الهوية الموسعة. بطئا في التنزيل وواجهت مقاومات متعددة للتغيير. فالإنجاز لم يرقى إلى مستوى الآمال التي أثارها الإلحاح عن هذه الإصلاحات، مما يولد حالة عدم الفهم لدى المواطنين ويغذي فقدان ثقتهم تدريجيا في العمل الجماعي العمومي.